

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٥ صفر سنة ١٣٩٦ هـ. الموافق ٥ شباط سنة ١٩٧٦ م. العـدد ٢٦٠٤

عـدد ممتـــاز

الفهرس

مطبعة القوات المسلحة الأردنية

قرار صادر عن مجلس الوزراء حول انتخابات مجلس النواب

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء التالي :—

رقم القرار
٣١٩٤

استعرض مجلس الوزراء قراره رقم ٨٥٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦ المتضمن ان اجراء انتخاب عام لمجلس النواب امر متعذر بالمعنى المقصود في الفقرة (٤) من المادة (٧٣) من الدستور .

كما استعرض الارادة الملكية السامية بالامر بتأجيل اجراء الانتخاب العام لمجلس النواب التي صدرت بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٧ بناء على قرار المجلس المشار اليه .

ولما كانت الظروف القاهرة السائدة في المنطقة مازالت على حالها .

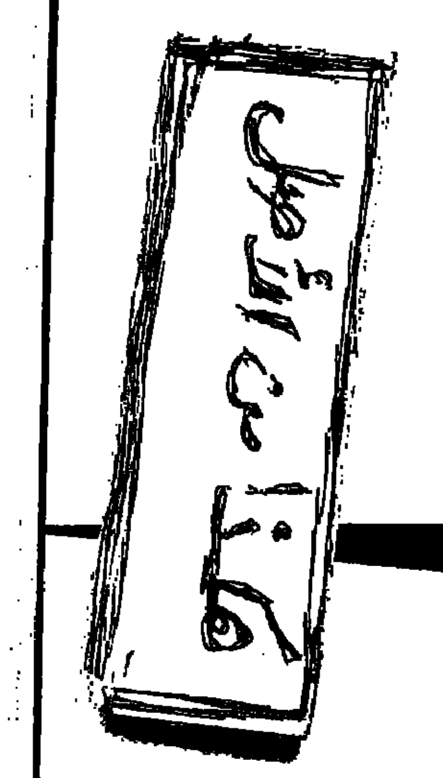
يقرر المجلس انه ليس في نية الحكومة اجراء الانتخاب ضمن المدة التي حددها الدستور .

ورفع هذا القرار الى السدة الملكية ليقترن بالتوقيع الملكي السامي .

١٩٧٦/٢/٣

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير النقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزبن	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير العدل ناجي حسين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي



ارادة ملكية سامية بدعوة مجلس الامة الى الانعقاد في دورة استثنائية

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بناء على ما قرره مجلس الوزراء في قراره رقم ٣١٩٤
الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٢/٣ ومصادقتنا عليه
وبمقتضى الفقرة (١) من المادة (٨٢) من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت :—

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من يوم الخميس الواقع في ٥ شباط ١٩٧٦ من اجل النظر في تعديل المادة (٧٣) من الدستور .

١٩٧٦/٢/٤

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء زيد الرفاعي	وزير الداخلية ثروت التلهوني